الحقيقة (الناطقة بلسان يهود الاسكندرية) ٥ فبراير ١٨٩٢ ان تنفي عن فريدمان صلته باطماع التوسع اليهودي وان تؤكد انه مندوب من المانيا يحاول ايجاد مستعمرة على سواحل البحر الاحمر ليسهل لها طريق الفتوحات اقتداء بالرحالة الذين مهدوا الطريق في افريقيا . وردت جريدة المؤيد بأن فريدمان هو اسرائيلي الماني لا يريد الاستعمار فقط بتلك الجهة بل يريد تأسيس مملكة اسرائيلية في أرض بني اسرائيل الاولى . وانه مستصحب معه ثياب الملك ومهيىء رسوم والقاب الدولة(٣١) . ولكن ما يؤكد صلة مشروع فريدمان باطماع التوسع الصهيوني هو ما ذكرته الموسوعة اليهودية عام ١٩٠٣ حول هذا المشروع الذي لم يستمر اكثر من شهرين لخشية السلطات في مصر من اثارة المشاكل مع الاتراك الذين عسكر جندهم في مكان قريب ، وكذلك موقف كرومر عندما أحيل اليه مشروع الاستيطان اليهودي في العريش وسيناء الذي عرض على هرتسل ١٩٠٢ ، اذ تحضره محاولة فريدمان الفاشلة والملابسات التي أحاطت بها(٣٢) واعتبر مشروع فريدمان السبب المباشر لنشوب نزاع الحدود بين مصر وتركيا عام ١٨٩٢ ، فقد أثار هذا المشروع الشكوك في ذهن السلطان بأن اليهود المتوطنين خارج حدود السلطنة سوف يستخدمون هذا المكان كنقطة انطلاق نحو فلسطين وانشاء دولة يهودية(٣٣) . واراد السلطان ان ينتهز الظروف لحسم مسألة الحدود الفاصلة بين الاراضي المصرية وسائر ولايات السلطنة العثمانية ، لانه منذ فرمان ١٨٤١ لم يجر تحديدا قاطعا ، واتجه الرأي في الاستانة على عدم ترك شيء لمصر خارج حدودها الاصلية « خشية ان تكون هذه الجهات يوما ما محلا لنفوذ غير وطني ولا اسلامي فيه ... ولا سيما وان خليج العقبة من الممهدات الى بلاد فلسطين »(٣٤) ... وقد جرت المباحثات بين المندوب العثماني في مصر والمسئولين فيها لاخراج الاراضي التي تقع بين العقبة والوجه على البحر الاحمر وضمها الى ولاية الحجاز ، لكن لم يتوصل الى اتفاق ، حتى وردت انباء من الاستانة بأن فرمان تولية الخديوي عباس يختلف عن الفرمان الذي صدر بتولية والده توفيق اذ يخرج شبه جزيرة سيناء كلها عن حدود مصر ويلحقها بولاية الحجاز . واعلم سفير بريطانية في الاستانة دولته بفحوى الفرمان ، واثار معتمد بريطانية في مصر (السير بارنج) اعتراضات بحجة انه « لا يجوز تغيير شيء في الفرمانات التي تحكم بعلاقات الباب العالي ومصر بلا مصادقة حكومة جلالة الملك »(٣٥) . واشار على الخديوي بتأخير قراءة الفرمان واعادة المفاوضة مع الدولة العثمانية وحجته ان يدافع عن « حقوق الاسرة الخديوية وكمال مصر » . والحقيقة انه كان يجد في الادعاء التركي بمد حدود الولايات العثمانية وسيلة لحمل الخطوط الاستراتيجية العثمانية الى السويس على ضفاف القنال في متناول ضربة سهلة لمصر(٣٦) .

وتقرر نتيجة الضغط البريطاني ان لا يحصل تغيير في الفرمان بحيث يخول الخديوي « الخديوية المصرية المحدودة بالحدود القديمة ... مع الاراضي المنضمة اليها ..»(٣٧) . ووردت برقية من الصدر الاعظم بايضاح معنى الفرمان حول سيناء اذ ستبقى الحالة الحاضرة على ما هي عليه وتدير الخديوية اموره كما كانت تديرها « في ايام (جدكم) اسماعيل باشا (ووالدكم) محمد توفيق »(٣٨) . أما الاراضي التي تقع بين العقبة والوجه فقد ضمت الى ولاية الحجاز نظرا لانها لم تعد في طريق المحمل الشريف المصري . وقيد الفرمان صلاحيات الخديوي فيما يتعلق بالامتيازات التي اعطيت لمصر والتي هي جزء من حقوق الدولة العثمانية . « فلا يجوز لاي سبب او وسيلة ترك هذه الامتيازات جميعها او بعضها او ترك قطعة ارض من الاراضي المصرية للغير مطلقا »(٣٩) . وأصبح معروفا ان الحد الفاصل بين سيناء والاملاك العثمانية هو « خط يمتد من نقطة شرقي العريش يتجه جنوبا بشرق حتى ينتهي الى قلعة العقبة على خليج العقبة فما وقع غربي هذا الخط تكون ادارته منوطة بالخديوية المصرية »(٤٠) .

ظل كرومر يعتبر مسألة الحدود بين مصر والولايات العثمانية في فلسطين قضية معلقة،